الأمم المتحدة

E/CN.6/2014/NGO/41

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
6 December 2013
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من منظمة Gazeteciler ve Yazarlar Vakfi (مؤسسة الصحفيين والكُتَّاب)، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

271213 261213 13-59973X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

الفهم السلبي للمرأة في وسائل الإعلام بوصفه تحدياً للتمكين المستدام للمرأة

يتعلق الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وهو هدف شامل بدرجة كبيرة، ويتضمن إزالة التفاوت بين الجنسين في جميع مستويات التعليم وفي جميع البلدان، وإزالة التفاوت بين الجنسين في الأعمال المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي، والقضاء على التمييز الذي تواجهه المرأة في الحصول على التعليم، والعمل، والأصول الاقتصادية، والمشاركة في الحكومة. ويشمل أيضاً منع جميع أشكال العنف ضد المرأة، والقضاء على الفقر الذي يُقوّض الجهود المبذولة من أجل بلوغ جميع هذه الأهداف.

وإدراكاً لاتساع الأنشطة والجهود المطلوبة لبلوغ هذا الهدف، فقد اضطلعت مؤسسة الصحفيين والكُتّاب (Gazeteciler ve Yazarlar Vakfi) بطائفة واسعة من الأنشطة والمشاريع من خلال منهاج المرأة في المقام الأول، منذ عام ٢٠٠٩.

ويهدف المنهاج أساساً إلى تعزيز الحوار وبناء السلام على المستويين المحلي والعالمي من أجل إجراء مناقشة حرة ونزيهة للمشاكل السائدة، بما فيها تفكك الأسر، والتمييز القائم على نوع الجنس في مناطق مختلفة، والأزمات الإنسانية في مناطق النزاع، مع تسليط الضوء على دور المرأة في بناء السلام، والحفاظ عليه وتحسينه.

ويتمثل جانب كبير من الجهود المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عملية الترويج لهذه الفكرة على المستوى الاجتماعي، وترسيخها كقيمة اجتماعية مقبولة على نطاق واسع. ومع بقاء هذه الفكرة ماثلة في الأذهان، لمس المنهاج أهمية وسائل الإعلام، خاصة في عصر المعلومات والربط الشبكي. ولهذا، عُقدت حلقة عمل عن فهم وسائل الإعلام لدور المرأة في مدينة بولو، تركيا، في آذار/مارس ٢٠١١ بمناسبة اليوم الدولي للمرأة. وقد جمعت حلقة العمل كثيراً من الصحفيين والكُتّاب والأكاديميين والنشطاء ذوي وجهات النظر المختلفة، وانتهت بإعلان ختامي. ونظراً لتزايد معدل قتل الإناث، أدرج الإعلان الختامي أيضاً خطة عمل عاجلة لوقف أعمال القتل.

وسلطت حلقة العمل الضوء على دور وسائل الإعلام في الترويج لبيئة ثقافية تحتل فيها المرأة وضعاً ثانوياً. وعلاوة على ذلك، أعربت عضوات وسائل الإعلام المشاركات في الحلقة بشكل مباشر عن المعدلات والظروف غير المتكافئة لعمل المرأة في وسائل الإعلام. وفي هذا الصدد، أبرز النص التوافقي الختامي المشاكل العامة المتعلقة بتمثيل المرأة في وسائل

الإعلام، والتي تمنع كافة الجهود المبذولة لضمان المساواة المستدامة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأشار النص إلى ظروف عمل غير متكافئة للموظفات في وسائل الإعلام، مطالباً بحلول تعود بالفائدة على موظفي الإعلام وعلى جميع الموظفات العاملات في القطاعين العام والخاص.

ويرد الإعلان الختامي أدناه.

الإعلان الختامي

تحديد المشاكل

المشاكل هي كما يلي:

(أ) تُمَثَّل المرأة في وسائل الإعلام بصورة غير صحيحة وغير كافية؛

(ب) تُقَدَّم المرأة عادة كمواد للاستهلاك، وليس على شكل موضوعات. وفي هذا الصدد:

'١' يُستخدم جسم المرأة على الصفحات الأمامية والخلفية للصحف، وتظهر كضحية في الصفحات الأخرى؛

'٢' تظهر المرأة فقط كجسد في وسائل الإعلام الرقمية، ويوجد نهج تمييزي. ولا توجد أي قيود على تعليقات القراء؛

(ج) تنتشر في وسائل الإعلام عبارات التحامل، والمواقف الجنسية، والقوالب النمطية (كمصادر للأذى، وغير ذلك)، وخطب الكراهية ضد المرأة؛

(د) تُسند للمرأة أدوار ثانوية؛

(هـ) المشاكل المتعلقة بلغة وسائل الإعلام التي يسيطر عليها الرجل تعد صارخة. وتُستخدم لغة تمييزية ومنفرة، بشكل إيجابي كأسلوب لتصوير الجرائم ضد المرأة (العنف، والتحرش، والاغتصاب، والقتل)؛

(و) تُجَرَّد المرأة من قيمتها وكرامتها بواسطة وسائل الدعاية والإعلان. ويبدو التمييز واضحاً ضد المرأة على أسس عقائدية، ودينية، واجتماعية، واقتصادية، وثقافية، وعرقية؛

(ز) يتم تجاهل الممثلات المختلفات (المطلقات، أو الأمهات الوحيدات، أو المنتميات إلى أقليات)، وتمثل المرأة بطريقة واحدة؛

(ح) لا تعمل آلية الرقابة الذاتية بصورة جيدة في وسائل الإعلام؛

(ط) ظروف عمل المرأة والرجل في وسائل الإعلام لا تمتثل لحقوق الإنسان؛

(ي) لا توجد منظمة للدفاع عن حقوق أعضاء وسائل الإعلام.

التوصيات

نوصي باتخاذ الخطوات التالية:

(أ) الالتزام بالاتفاقية الأوروبية المتعلقة بالبث التلفزيوني العابر للحدود، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتُعد تركيا طرفا فيهما؛

(ب) إيجاد هيكل جديد لوسائل الإعلام يمثل التنوع في المجتمع؛

(ج) تشجيع المرأة على أن تشغل مكاناً في آليات صنع القرار لإيجاد تمثيل متوازن في وسائل الإعلام؛

(د) منع التمييز فيما يتعلق بعمل المرأة المحجبة في وسائل الإعلام؛

(هـ) منع التمييز ضد المرأة في العمل على أساس الدين، والثقافة، و/أو أسلوب الحياة التقليدي، أو نوع الجنس؛

(و) إنشاء لجنة خاصة بتكافؤ الفرص أو آلية مماثلة في كل مجموعة من وسائل الإعلام؛

(ز) إجراء بحوث منتظمة في أقسام الجامعات ذات الصلة عن عمل المرأة واستغلالها في وسائل الإعلام؛

(ح) ضمان وصول التعليم الجنساني الذي بدأته وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية التركية في وسائل الإعلام المحلية إلى وسائل الإعلام الوطنية؛

(ط) وضع نهاية للغة الإعلامية التي تحض على كراهية المرأة، وتبرر وتشجع الجرائم ضد المرأة؛

(ي) تحديد ومتابعة الأخبار التي تُنشر في وسائل الإعلام وتنال من المرأة؛

(ك) ضمان اهتمام وسائل الإعلام بأن العنف ضد المرأة ليس مجرد عنف بدني، وإنما ينطوي على بُعد روحي صادم، بالإضافة إلى ضمان التغطية الواسعة في وسائل الإعلام للخط الهاتفي الساخن للنساء من ضحايا العنف؛

(ل) إدراج موضوع العنف النفسي المنهجي في مكان العمل على جدول الأعمال الحالي؛

(م) بدء وتعميم حملات للتوعية عن التمييز الجنساني، وضمان مشاركة الرجل في هذه الحملات؛

(ن) إدراج الاعتبارات الجنسانية في برامج التدريب الداخلية في جميع المؤسسات والمنظمات العامة؛

(س) تنظيم حلقات عمل عن الاعتبارات الجنسانية لأولئك العاملين في وسائل الإعلام المحلية والوطنية والاجتماعية؛

(ع) جعل تمثيل القراء أكثر اتساعاً وفاعلية، وضمان مشاركة القراء في عمليات القضاء على اللغة التمييزية ضد المرأة؛

(ف) إدراج حكم في التشريعات القانونية المتوقعة لشبكة الإنترنت (فيما يتعلق بالمواقع الإخبارية) لمحاربة التمييز، والخطب التي تحض على الكراهية، وجرائم الكراهية ضد المرأة؛

(ص) اتخاذ تدابير ملموسة لتحسين الحقوق الشخصية للمرأة العاملة في وسائل الإعلام، مثل فتح مراكز لرعاية الأطفال في أماكن العمل، وتطبيق نظام الإجازة بدون أجر في القطاع الخاص، وعلى النحو المطبق في القطاع العام؛

(ق) وضع نهاية لتصوير المرأة واستغلالها كمادة للعرض والاستهلاك.

خطة عمل عاجلة

ينبغي أن تتعاون المنظمات غير الحكومية، والدولة، ووسائل الإعلام من أجل اتخاذ خطوات ملموسة على سبيل الاستعجال لمنع قتل النساء، والمساعدة على توضيح أسبابه.

وفي الختام، تعتقد منظمتنا أن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يتطلب جهداً شاملاً ومتعدد الأبعاد، بحيث يتصدى للأسباب العامة لعدم تمكين المرأة، ومعاملتها غير المنصفة في المجتمع، والحالات الخاصة التي تتعرض فيها المرأة لمثل هذه المعاملة. وفي هذا الصدد، تشير نتائج حلقة العمل المذكورة أعلاه إلى الصلة بين الافتراضات الاجتماعية والثقافية العامة عن وضع المرأة الثانوي في المجتمع مقارنة بالرجل، وظروف العمل الخاصة بالمرأة حيث تتوقع الحصول على ظروف مماثلة لظروف الرجل.